

Distr.: General  
17 December 2004  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون  
البند ٣٩ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة  
غوئية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة:  
تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

## تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد أزانو تاديس أبريها (إثيوبيا)

## أولاً - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في جلستها الأولى والثانية، المعقودتين في ١٥ و ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بناء على توصية المكتب، إدراج البند الفرعي ٣٩ (ب) المعنون "تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوئية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق"، في جدول أعمال دورتها التاسعة والخمسين، وإحالته إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند ٣٩ (ب) في جلستها ٢٨، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ويرد سرد لمناقشة اللجنة لهذا البند الفرعي في المحضر الموجز ذي الصلة (انظر A/C.2/59/SR.28). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلسات ٣٥ إلى ٣٩، المعقود في ١٧ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣ و ٧ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (انظر A/C.2/59/SR.35-39). كما يوجه الانتباه إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها

الثانية إلى الثامنة، المعقودة في الفترة من ٤ إلى ٦ وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (انظر A/C.2/59/SR.2-8).

٣ - وكان معروضا على اللجنة لغرض نظرها في البند، الوثيقتان التاليتان:

(أ) تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الإنسانية إلى البلدان والمناطق وإنعاشها (A/59/293)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى موزامبيق (A/59/86-E/2004/69).

٤ - وفي الجلسة ٢٨، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى مدير شعبة التنسيق والاستجابة بمكتب منسق الشؤون الإنسانية، ومدير شعبة شؤون الأمم المتحدة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ببيانات استهلايين.

٥ - وفي الجلسة نفسها، وعملا بالفقرة ٣ (د) من الفرع جيم من مرفق قرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، عقدت اللجنة حوارا مع ممثلي اللجان الفنية قام خلاله ممثل هولندا ورئيس اللجنة بإبداء تعليقات وطرح أسئلة.

## ثانيا - النظر في المقترحات

### ألف - مشروع القرار A/C.2/59/L.29

٦ - في الجلسة ٣٥، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أدلى ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ببيان، قام في سياقه بسحب مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية" (A/C.2/59/L.29)، ونصه كما يلي:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن تقديم المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

"وإذ تشير أيضا إلى جميع قرارات مجلس الأمن وجميع البيانات التي أدلى بها رئيسه بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية،

"وإذ تعيد تأكيد سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الدول في المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي،

”وإذ يساورها شديد القلق إزاء سوء الحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأثر الذي خلفه القتال المتواصل على السكان في الجزء الشرقي، مما يتسبب في استمرار معاناة السكان المدنيين، وإذ تدعو إلى حمايتهم مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات،

”وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وما يحدثه في النساء والفتيات من أثر غير متناسب،

”وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء ما يتركه الصراع من آثار وخيمة على الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلد، وخاصة في محافظات الشمال وكيفو الجنوبية وفي مقاطعة إيتوري، وإزاء استمرار حالة انعدام السبل الكافية للوصول إلى المتضررين،

”وإذ يساورها شديد القلق إزاء استمرار الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية كمصدر لمزيد من الصراع، وإذ تؤكد من جديد، في هذا الخصوص، التزامها باحترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواردها الطبيعية،

”وإذ يساورها شديد القلق أيضا إزاء الوقع السليبي للحرب على تعزيز التنمية المستدامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى،

”وإذ يساورها عميق القلق إزاء التدمير الشامل والمستمر للحياة والممتلكات، فضلا عن الضرر الجسيم للهياكل الأساسية والبيئة، الذي تعاني منه جمهورية الكونغو الديمقراطية،

”وإذ تضع في اعتبارها أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تستضيف آلاف اللاجئين من بلدان مجاورة مما يشكل عبئا ثقيلا على مواردها المحدودة، وإذ تعرب عن أملها في تهينة الأوضاع التي تيسر عودة اللاجئين الآمنة والطوعية،

”وإذ تشير إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد من أقل البلدان نموا يواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة ناجمة عن ضعف هياكلها الاقتصادية الأساسية ومتفاقمة بسبب الصراع الجاري،

”وإذ تضع في اعتبارها الترابط الوثيق بين كفالة السلام والأمن وقدرة البلد على تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعبه واتخاذ خطوات فعالة تهدف إلى الإسراع بتنشيط اقتصاده، وإذ تؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى مساعدة جمهورية الكونغو

الديمقراطية على إنعاش اقتصادها المتضرر وإعادة بنائه وفي جهودها الرامية إلى استعادة الخدمات الرئيسية والهياكل الأساسية في البلد،

”وإذ تؤكد من جديد دعمها لعملية الاتفاق الشامل والجامع المتعلق بالعملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الموقع في بريتوريا، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها حتى الآن حكومة الوحدة الوطنية والانتقال، وإذ تهيب بجميع الأطراف الكونغولية أن تحترم التزاماتها في هذا الصدد، حتى يتم بوجه خاص إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في الموعد المحدد لها،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام؛

٢ - ترحب بالتوقيع على الإطار المرجعي لآلية التحقق المشتركة الذي يمثل احتتاماً ناجحاً لاجتماع فريق الشخصيات الأفريقية البارزة المعقود في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ تحت إشراف الأمين العام، وتحث حكومات كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وأوغندا على التعاون بنشاط من أجل ضمان الحالة الأمنية على طول حدودها المشتركة، بالعمل، بوجه خاص، على تنفيذ الاتفاقات التي وقعتها من أجل إنشاء آليات مشتركة للتحقق، بمشاركة فعلية من جانب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بهدف تعزيز الثقة وبناء علاقات حسن الجوار؛

٣ - ترحب أيضاً بعقد المؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي شارك فيه بصورة حصرية جميع الحكومات المعنية، تحت إشراف الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، من أجل تعزيز الاستقرار في المنطقة وهيئة الظروف الملائمة التي تمكن كل دولة من التمتع بالحق في العيش بسلام وكرامة؛

٤ - ترحب كذلك بعملية التنسيق التي اضطلع بها الأمين العام، من خلال ممثله الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لجميع الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تهدف إلى كفالة تحقيق استجابة متساوقة وفعالة للأزمة الإنسانية المتعددة الأبعاد في البلد؛

٥ - تشدد على أن توطيد دعائم السلام واستئناف النشاط الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية مترابطان ترابطاً لا انفصام له، وتدعو إلى تقديم المزيد من المساعدة الاقتصادية الدولية في هذا الصدد؛

٦ - تشير إلى الروابط القائمة بين استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها غير المشروعين في بعض المناطق، وإلى عمليات إذكاء الصراع، وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ١٥٣٣ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ و ١٥٥٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤، تدين بصورة مطلقة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحث جميع الدول، وخاصة تلك التي في المنطقة، على اتخاذ الخطوات الضرورية لإنهاء هذه الأنشطة غير المشروعة، بوسائل منها، لو لزم الأمر، الوسائل القضائية، وتحض المؤسسات المالية الدولية على مساعدة حكومة الوحدة والانتقال الوطنية في إنشاء رقابة فعالة ومشروعة وشفافة على استغلال الموارد الطبيعية؛

٧ - تشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على متابعة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تثبيت الإطار الاقتصادي الكلي بحيث يمكن هئية الظروف اللازمة للنمو المستدام؛

٨ - تحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ استراتيجيات شاملة على الصعيد الوطني لرصد وإدارة الالتزامات الخارجية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الشروط الأساسية المحلية للقدرة على تحمل الديون، بما في ذلك تنفيذ إدارة سليمة للاقتصاد الكلي والموارد العامة؛

٩ - ترحب بالمبادرات التي اتخذت لخفض الديون غير المدفوعة، وتدعو إلى اتخاذ تدابير وطنية ودولية أخرى في هذا الاتجاه بما في ذلك، حسب الاقتضاء، شطب الديون، وغير ذلك من الترتيبات؛

١٠ - تدعو الشركاء الإنمائيين إلى تغطية العجز في تمويل برنامج الطوارئ المتعدد القطاعات للإصلاح والتعمير، وإلى دعم إصلاح الخدمة المدنية والجهود المبذولة لإعادة توحيد البلد؛

١١ - تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة منسقة ومحددة الهدف في مجالات رئيسية من مجالات عملية الانتقال، وهو ما يمكن تحقيقه بتوثيق التنسيق بين الجهات السياسية والاقتصادية الفاعلة لضمان أن تستخدم أموال المانحين لدعم الاستراتيجية السياسية وللمساعدة في تقديم الخبرة الاستشارية والدعم المالي والتدريب والمعدات من أجل القيام بإصلاحات أمنية، ولتقديم المساعدة في بناء إدارة على مستوى المحافظات، وتحسين تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتسريع

عملية إعادة توحيد خدمات الجمارك والهجرة، وتقديم موارد دعم في الميزانية تتسم بالمرونة لتوفير الأموال اللازمة لتغطية الخدمات المدنية الأساسية ومراتب الموظفين الحكوميين؛

١٢ - تدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية ومجتمع المانحين على تقديم دعمها الكامل للعملية الانتقالية، وتوسيع نطاق سلطة الدولة لتشمل جميع الأراضي وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

١٣ - تحث جميع الأطراف على الاحترام التام للقانون الإنساني الدولي وكفالة وصول موظفي الشؤون الإنسانية بشكل آمن ودونما عائق إلى جميع السكان المتضررين في جميع أنحاء إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في الشؤون الإنسانية؛

١٤ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يكتف دعمه لأنشطة الإغاثة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

١٥ - تحث جميع الأطراف على السماح بتنقل السكان بحرية وبدون عوائق، وهو أمر أساسي لاستئناف الأنشطة الاقتصادية وغيرها؛

١٦ - تعرب عن قلقها العميق بسبب الحالة الإنسانية المتردية جدا في إيتوري، وتناشد جميع الأطراف الكونغولية الموجودة في الميدان أن تتعاون تعاوننا كاملا مع المؤسسات الانتقالية بشكل عام، ومع لجنة إعادة السلام إلى إيتوري بشكل خاص؛

١٧ - تعرب أيضا عن قلقها العميق بسبب الحالة الإنسانية المتردية في جميع أنحاء البلد والعدد الكبير جدا من الأشخاص المشردين داخليا في الجزء الشرقي من البلد، ولا سيما في منطقة إيتوري، وتحث جميع الأطراف على تجنب المزيد من التشريد وعلى تيسير عودة اللاجئين والمشردين داخليا عودة طوعية وفي ظروف آمنة إلى مواطنهم الأصلية؛

١٨ - تؤكد مرة أخرى أهمية إعادة حركة المرور النهري إلى ما كانت عليه، وتدعو، في هذا الصدد، إلى إعادة فتح وصلة كيسانغاني - كيندو بين السكة الحديدية والنقل النهري لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، ووصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية؛

”١٩ - تشجع استمرار تعاون حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في الاهتمام بالحاجة إلى الإصلاح والتعمير؛

”٢٠ - تجدد مناشدتها العاجلة للمجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة مواصلة إبقاء الاحتياحات الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قيد النظر، وتؤكد ضرورة أن يعمم منظور جنساني ملائم في جهود التعمير الشاملة؛

”٢١ - تدعو الحكومات إلى الاستمرار في تقديم الدعم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

”٢٢ - تطلب إلى الأمين العام:

”(أ) أن يواصل التشاور مع الزعماء الإقليميين بالتنسيق مع رئيس الاتحاد الأفريقي، حول سبل التوصل إلى حل سلمي ودائم للصراع؛

”(ب) أن يبقى الحالة الإنسانية والاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية قيد الاستعراض بهدف تشجيع المشاركة في برنامج لتقديم المساعدة المالية والمادية إلى ذلك البلد، ودعم ذلك البرنامج، لتمكين البلد من تلبية الاحتياحات العاجلة في مجال الانتعاش الاقتصادي والتعمير؛

”(ج) أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن الإجراءات التي اتخذت عملاً بهذا القرار“.

## باء - مشروع القرار A/C.2/59/L.33

٧ - في الجلسة ٣٥، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل غامبيا، باسم إثيوبيا، إريتريا، أنغولا، أوغندا، أيسلندا، البرازيل، البرتغال، بنن، بوتسوانا، بوركينافاسو، بروندي، توغو، تيمور - ليشتي، جامايكا، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السنغال، سوزايلند، سيشيل، الصومال، غابون، غامبيا، غيانا، غينيا - بيساو، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كينيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، المغرب، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، اليابان مشروع قرار بعنوان ”تقديم المساعدة إلى موزامبيق“ (A/C.2/59/L.33). وانضمت بعد ذلك الأرجنتين، إسبانيا، استراليا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا،

بوليفيا، تونس، الجزائر، جمهورية كوريا، الدانمرك، السودان، الصين، فرنسا، كندا، لبنان، لكسمبرغ، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيجيريا، الهند، هولندا إلى مقدمي مشروع القرار.

٨ - وفي الجلسة ٣٧، المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت اللجنة مشروع القرار (انظر الفقرة ٢٧، مشروع القرار الأول).

### جيم - مشروعا القرارين A/C.2/59/L.36 و A/C.2/59/L.36/Rev.1

٩ - في الجلسة ٣٥، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل صربيا والجبل الأسود باسم الاتحاد الروسي والأرجنتين وأرمينيا وأوكرانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وجورجيا ورومانيا وصربيا والجبل الأسود، مشروع قرار بعنوان "تقديم المساعدة الإنسانية إلى صربيا والجبل الأسود" (A/C.2/59/L.36)، ونصه كما يلي:

#### "إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قرارها ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وإذ تؤكد من جديد أنه ينبغي تقديم المساعدة الإنسانية وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في مرفق ذلك القرار،

"وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٩٦/٥٤ و١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٦٩/٥٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ١٠١/٥٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ١٤٨/٥٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

"وإذ تقدر بالغ التقدير المساعدة الإنسانية والدعم من أجل التأهيل المقدمين من عدة دول، وبصفة خاصة من المساهمين الرئيسيين والوكالات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بغية تخفيف عبء الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين في صربيا والجبل الأسود، ولا سيما المساعدة العاجلة المقدمة من الاتحاد الأوروبي وبلدان متعددة،

"وإذ تعترف بدور ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا وعملية الاستقرار والانتساب لغرب البلقان في مساعدة صربيا والجبل الأسود فيما تبذله من جهود لزيادة تعزيز الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية ولتكتيف التعاون الإقليمي،

”وإذ تدرك استمرار الحاجة إلى المساعدة الإنسانية في صربيا والجبل الأسود والمتطلبات الإنسانية لشريحة من السكان، ومن ضمنها اللاجئون والمشردون داخليا، وإذ تسلّم بضرورة ضمان الانتقال الفعّال والسلس من الجهود الإنسانية إلى الجهود الإنمائية في صربيا والجبل الأسود،

”وإذ تدرك أيضا ضعف الاقتصاد والخدمات الأساسية، الذي يزيد من تفاقم حالة الشرائح الضعيفة اجتماعيا واقتصاديا من السكان، ومن ضمنها اللاجئون والمشردون داخليا، وما يقترن به من محدودية طاقة الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما في قطاع الصحة،

”وإذ تعترف بأنه ما زال يوجد في صربيا والجبل الأسود عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا وبأن احتياجات مساعدتهم ستشمل الإدماج المحلي كلما كان اللاجئون والمشردون داخليا غير راغبين في العودة إلى ديارهم الأصلية،

”وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام،

”وإذ تعترف بدور الأمم المتحدة في مساعدة صربيا والجبل الأسود على حل المشاكل الإنسانية التي تواجهها وفي تنسيق جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى هذا البلد،

”وإذ تقر بما تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من دعم إلى مجلس وزراء صربيا والجبل الأسود في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحل مشاكل اللاجئين والمشردين داخليا في صربيا والجبل الأسود، وبالدعم الدولي المقدم في وضع استراتيجية للحد من الفقر واستراتيجية لإدماج الروما وتمكينهم،

”وإذ تعترف باستمرار الانخفاض في المساعدات الإنسانية في عام ٢٠٠٤،

”١ - هيب بجميع الدول والمنظمات الإقليمية والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وخلافها من الهيئات ذات الصلة أن تواصل تقديم المساعدة الإنسانية لتخفيف عبء الاحتياجات الإنسانية لأكثر الشرائح ضعفا من بين السكان اللاجئين والمشردين داخليا، مع إيلاء الاعتبار على وجه الخصوص للحالة الخاصة للنساء والأطفال والمسنين وغيرهم من الفئات الضعيفة، ومع التماس حلول دائمة تكفل عودة اللاجئين والمشردين داخليا عودة آمنة إلى ديارهم الأصلية أو الاستقرار في أماكن اللجوء لمن يريدون الاندماج محليا،

بالتعاون مع السلطات المحلية، والانتقال تعاقبياً إلى المشاريع الإنمائية الرامية إلى إيجاد حل دائم لهذه المسائل؛

”٢ - **تهيب أيضاً** بجميع الدول والمنظمات الإقليمية والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وسائر الهيئات ذات الصلة أن توفر الدعم لمجلس وزراء صربيا والجبل الأسود في جهوده الرامية إلى كفالة التحول من الأهداف الغوثية إلى الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل؛

”٣ - **ترحب** باعتماد إطار عمل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية إلى صربيا والجبل الأسود بوصفه وثيقة استراتيجية لأنشطة منظومة الأمم المتحدة العملية في صربيا والجبل الأسود وأساساً لبرنامج المساعدة الإنمائية في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ بأكمله، كما ترحب باعتماد مخطط البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووثيقة البرنامج القطري لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل صربيا والجبل الأسود للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، وتدعو جميع الدول والمنظمات الإقليمية والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات المعنية إلى دعم تنفيذ هذه البرامج؛

”٤ - **ترحب أيضاً** باستمرار التزام صربيا والجبل الأسود بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الإنمائية والإنسانية وتشجيعها على زيادة هذا التعاون من أجل تلبية احتياجات السكان المتضررين، بمن فيهم اللاجئين والمشردون داخلياً، وتحث السلطات المختصة والمجتمع الدولي على دعم وتنشيط المساعدة الإنمائية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحل مشاكل اللاجئين والمشردين داخلياً والاستراتيجيات الوطنية للحد من وطأة الفقر وغيرها من البرامج الكفيلة بتلبية احتياجات الضعفاء من اللاجئين والمشردين داخلياً في صربيا والجبل الأسود، والسعي إلى إيجاد حلول دائمة لمحتهم، ولا سيما عن طريق إعادتهم بماء إرادتهم إلى أوطانهم وإدماجهم فيها من جديد، وتؤكد الحاجة إلى هئية الظروف التي تساعد على عودتهم بأمان، وتشدد في هذا الصدد على أهمية التعاون الإقليمي في البحث عن حلول لمحنة اللاجئين؛

”٥ - **تطلب** إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تساعد بالمال وغيره من الوسائل لإيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخلياً، منها تنفيذ الاستراتيجية الوطنية؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام وإلى الوكالات الإنمائية مواصلة تعبئة المساعدة الإنمائية الدولية وتقديمها في الوقت المناسب إلى صربيا والجبل الأسود؛

٧ - **تشدد** على أهمية تنسيق المساعدات المقدمة إلى صربيا والجبل الأسود من خلال آلية المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة ضمن وسائل أخرى؛

٨ - **تطلب** إلى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة مواصلة جهودها في تقييم الاحتياجات، بالتعاون مع مجلس وزراء صربيا والجبل الأسود والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة والدول المهتمة، بغية كفالة الانتقال الفعال والسلس من تقديم المساعدة الغوثية إلى تقديم المساعدة الإنمائية الأطول أجلا إلى صربيا والجبل الأسود، مع مراعاة ما أنجز من أعمال في هذا الميدان وضرورة تفادي ازدواجية الجهود وتداخلها؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الستين، في إطار البند المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة"، تقريرا نهائيا عن تنفيذ هذا القرار.

١٠ - وفي الجلسة ٣٨، المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح بعنوان "تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة الاقتصادية الخاصة إلى صربيا والجبل الأسود" (A/C.2/59/L.36/Rev.1)، مقدم من صربيا والجبل الأسود باسم الاتحاد الروسي وأذربيجان والأرجنتين وأرمينيا وإسبانيا وإستونيا وألمانيا وأندورا وأوكرانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وبولندا وتركيا والجزائر والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وجورجيا والدانمرك ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وصربيا والجبل الأسود وطاجيكستان وفرنسا وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية) وقبرص وكرواتيا ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا ونيكاراغوا وهنغاريا واليابان واليونان وانضمت بعد ذلك أنغولا وبولندا وسويسرا وكوستاريكا والمغرب وهولندا إلى مقدمي مشروع القرار.

١١ - وفي الجلسة نفسها، أجرى ممثل صربيا والجبل الأسود تصويبا شفويا لمشروع القرار.

١٢ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ٢٧، مشروع القرار الثاني).

## دال - مشروعا القرارين A/C.2/59/L.37 و A/C.2/59/L.37/Rev.1

١٣ - في الجلسة ٣٥، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عرض ممثل أنغولا باسم إثيوبيا والأرجنتين وأندورا وأنغولا وبنن وتايلند وتوغو وتيمور - ليشتي والجزائر وجمهورية تزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والرأس الأخضر وزامبيا وزمبابوي والسنغال والصومال وغابون وغانا وغينيا - بيساو وفانواتو والكاميرون وكوستاريكا والكونغو وكينيا ومصر وموزامبيق وناميبيا مشروع قرار بعنوان "تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا" (A/C.2/59/L.37). وانضمت لاحقا الجمهورية العربية السورية إلى مقدمي مشروع القرار ونصه كما يلي:

### "إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى جميع قراراتها السابقة التي تناشد فيها المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة المادية والتقنية والمالية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا،

"وإذ تشير أيضا إلى أن مجلس الأمن، في قراره ٩٢٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ وفي قراراته اللاحقة التي اتخذها اعتبارا من عام ٢٠٠١، ورئيس مجلس الأمن، في جميع بياناته المتعلقة بأنغولا، والجمعية العامة، في جميع قراراتها بشأن تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا، طلبوا إلى المجتمع الدولي، في جملة أمور، أن يقدم المساعدة الاقتصادية إلى أنغولا،

"وإذ تنوه مع القلق إلى عدم كفاية مستوى المساعدة الدولية المقدمة لأنغولا منذ حلول السلام،

"وإذ تعرب عن القلق لتزايد النسبة المئوية المخصصة من الميزانية الوطنية لخدمة الدين،

"وإذ تعرب عن القلق أيضا لعدم توافر أي معلومات إحصائية أكيدة عن مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن محدودية عدد مراكز المراقبة،

"وإذ تنوه مع الارتياح بنجاح تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا وبفعالية الامتثال لتلك الأحكام،

”وإذ تضع في اعتبارها أن المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية وتهيئة الظروف المواتية للتنمية وتخفيف حدة الفقر في أنغولا على المدى الطويل تقع على عاتق حكومة أنغولا، وبمشاركة المجتمع الدولي عندما يقتضي الأمر،

”وإذ تأخذ في اعتبارها المبادرات التي اتخذتها حكومة أنغولا لتخصيص الموارد البشرية والمادية والمالية لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان والتصدي للحالة الإنسانية، وإذ تشدد على ضرورة تخصيص مزيد من الموارد لتحقيق هذه الغاية، بالتعاون مع المجتمع الدولي،

”وإذ تضع في اعتبارها أن التدابير التي اتخذتها حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية من أجل إعادة الإعمار وإعادة التأهيل وبسط الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك التدابير الطارئة، تحتاج إلى تعزيز بغية تحسين الحالة المحفوفة بالمخاطر للجماعات المعرضة للخطر،

”وإذ تنوّه إلى الحاجة الماسة لتوجيه وزيادة الجهود الوطنية والدعم الدولي للأنشطة الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام وإعادة توطين المشردين داخليا وعودة اللاجئين، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم، فضلا عن إعادة إدماج الجماعات الأخرى المعرضة للخطر، بغية تمكين البلد من مواجهة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية،

”وإذ تشير إلى مؤتمر المائدة المستديرة الأول للمانحين، المعقود في بروكسل في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، لحشد الأموال من أجل برنامج إعادة تأهيل المجتمعات المحلية وتحقيق المصالحة الوطنية ودعم الجهود التي تبذلها حكومة أنغولا،

”وإذ ترحّب بالجهود التي يبذلها المانحون ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتوفير المساعدة الإنسانية والاقتصادية والمالية لأنغولا،

”وإذ تشيد بما للمساعدة الدولية من أهمية في إعادة بناء اقتصاد أنغولا وإنعاشه، وإذ تنوّه إلى أن إنعاش اقتصاد أنغولا وإحلال الديمقراطية فيها سيسهمان في تحقيق الاستقرار في المنطقة،

”١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام؛

٢ - ترحب بنجاح تنفيذ مذكرة التفاهم المضافة إلى بروتوكول لوساكا، والتي أدت إلى وضع حد لأعمال القتال في البلد وتميئة ظروف غير مسبوقة لإعادة السلام وتوطيده في أنغولا؛

٣ - تشيد بالجهود التي تبذلها حكومة أنغولا، بدعم من المجتمع الدولي، لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية ومواصلة العمل من أجل كفالة صون السلام والأمن القومي اللازمين من أجل إعادة إعمار البلد وإنعاشه وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فيه، وفي هذا الصدد تشجع الحكومة على القيام، بمساندة المجتمع الدولي، بمواصلة جهودها، بما يشمل زيادة ما تخصصه في الميزانية للقطاعات الإنمائية، من أجل القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

٤ - ترحب باعتماد حكومة أنغولا لورقة استراتيجية القضاء على الفقر، وتحت المجتمع الدولي على توفير الدعم التام لتنفيذها؛

٥ - تؤكد على المسؤولية الرئيسية لحكومة أنغولا عن سلامة جميع مواطنيها، بمن فيهم اللاجئون العائدون والمشردون داخليا، وتهيب بالدول الأعضاء، خاصة بمجتمع المانحين، مواصلة تلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية في أنغولا، والمساعدة في عودة وتوطين اللاجئين والمشردين داخليا؛

٦ - تؤكد أن تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛

٧ - تطلب إلى جميع البلدان والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تقدم دعمها إلى حكومة أنغولا بغية تخفيف حدة الفقر وسهولة التعرض للخطر، وتوطيد السلام، وإحلال الديمقراطية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في جميع أرجاء البلد، وإتاحة الفرصة لإنجاح تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية للحكومة؛

٨ - تطلب إلى جميع البلدان والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تقدم دعمها إلى حكومة أنغولا بغية القضاء على الفقر، وتوطيد السلام، وإحلال الديمقراطية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في جميع أرجاء البلد، وإتاحة الفرصة لإنجاح تنفيذ برامج واستراتيجيات التنمية الاقتصادية؛

٩” - **ترحب** باستمرار التزام حكومة أنغولا بتحسين شؤون الحكم وزيادة الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة وتشديد، في هذا الصدد، بقرار أنغولا الانضمام إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، المنبثقة عن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛

١٠” - **تشيد** بالتقدم المحرز نحو اعتماد برنامج يشرف عليه موظفو صندوق النقد الدولي، وتحض الحكومة والصندوق على مواصلة التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق عاجل؛

١١” - **ترحب** بالتزام حكومة أنغولا حيال تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتخطيط علماء، في هذا الصدد، باعتماد الحكومة للجدول الزمني للانتخابات العامة، وتطلع إلى التعجيل بإقراره، وتهيب بالدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تقدم دعمها المالي والتقني في هذا الشأن؛

١٢” - **تطلب** إلى حكومة أنغولا والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية اتخاذ جميع ما يلزم من خطوات للتحضير لمؤتمر دولي للمانحين وتنظيمه تنظيمًا ناجحًا بغية تحقيق التنمية والإعمار على المدى الطويل، بما في ذلك تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة؛

١٣” - **تعرب عن تقديرها** للمجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تشارك في برامج تقديم المساعدة الإنسانية في أنغولا، بما فيها الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام، وتناشدها مواصلة إسهامها في الأنشطة الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام، على نحو يتم ما تسهم به الحكومة؛

١٤” - **تعرب عن عميق امتنانها** للمانحين ولوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لما قدموه من مساعدات كبيرة إلى أنغولا من أجل إنجاز تنفيذ برنامجها للتنمية الاقتصادية؛

١٥” - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

١٤ - وفي الجلسة ٣٩، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح (A/C.2/59/L.37/Rev.1) بعنوان ”تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا“ مقدم من أنغولا باسم إثيوبيا والأرجنتين وأندورا وأنغولا

وأوغندا وإيطاليا والبرتغال وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وتايلند وتوغو وتونس وتيمور - ليشتي وجامايكا والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا والدانمرك والرأس الأخضر وزمبابوي والسنغال والصومال والصين وغابون وغانا وغينيا - بيساو وفانواتو والكاميرون وكوبا وكوت ديفوار وكوستاريكا والكونغو وكينيا وليسوتو ومالي وماليزيا ومصر والمكسيك وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا والنرويج والنمسا وهولندا، وانضمت لاحقا أيرلندا والبرازيل وبربادوس وبليز وبيلاروس وتركمانستان وزامبيا وصربيا والجزيل الأسود وغيانا وفرنسا والفلبين وكندا ولبنان ونيجيريا والهند واليابان واليونان إلى مقدمي مشروع القرار المنقح.

١٥ - وفي الجلسة نفسها، قام ممثل أنغولا بتنقيح نص مشروع القرار شفويا على النحو التالي:

(أ) في الفقرة ٣ من المنطوق نقحت عبارة "increasing budgetary allocations" في النص الانكليزي لتصبح "the increase of budgetary allocations" ولا يؤثر ذلك على النص بالعربية؛

(ب) في الفقرة ٧ من المنطوق، نقحت عبارة "توطيد السلام وإحلال الديمقراطية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في جميع أرجاء البلد والمساعدة على إنجاح تنفيذ برامج واستراتيجيات التنمية الاقتصادية" لتصبح "توطيد السلام وإحلال الديمقراطية والإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في جميع أرجاء البلد وتنفيذ برامج واستراتيجيات التنمية الاقتصادية بنجاح".

١٦ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ٢٧، مشروع القرار الثالث).

## هاء - مشروعا القرارين A/C.2/59/L.39 و A/C.2/59/L.39/Rev.1

١٧ - في الجلسة ٣٥، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عرض ممثل إثيوبيا باسم إثيوبيا وأنغولا وبنن وبوركينا فاسو وتونس والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسانت فنسنت وجزر غرينادين والسنغال والسودان وغابون وغامبيا وغانا وغينيا وكوت ديفوار والكونغو وكينيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموزامبيق وناميبيا ونيجيريا واليمن مشروع قرار بعنوان "تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في إعادة التأهيل إلى إثيوبيا" (A/C.2/59/L.39)، ونصه كما يلي:

”إن الجمعية العامة،

”وإذ تشير إلى قرارها ٢٤/٥٨ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عن تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى إثيوبيا،

”وإذ تشير أيضا إلى مبادرات الأمين العام لتحسين الأمن الغذائي، بما في ذلك تعيين مبعوث خاص للأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي،

”وإذ يساورها القلق إزاء الجفاف المتكرر الذي ما زال يؤثر على الملايين من جراء فقدان المحاصيل على نحو خطير في الأجزاء المعرضة للجفاف من البلد وفي المناطق الريفية التي لديها بنية تحتية ضعيفة وقدرات إنمائية منخفضة،

”وإذ تضع في اعتبارها نداء عام ٢٠٠٥ المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة إثيوبيا لتقديم المساعدة الطارئة إلى إثيوبيا لتلبية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية للأسر المعوزة، للحيلولة دون تفاقم الأزمة الإنسانية الحالية،

”وإذ تلاحظ بقلق شديد الاحتياجات الإنسانية الكبيرة والمستمرة في مجالات مثل الصحة والمياه وسوء التغذية الحاد التي ما زالت موجودة في أجزاء من البلد،

”وإذ تلاحظ بقلق شديد أيضا الحالة الإنسانية الوخيمة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الطويلة الأجل،

”وإذ تؤكد على ضرورة التصدي للأزمة مع مراعاة أهمية التحوّل من الإغاثة إلى التنمية، ومع التسليم بالأسباب البنوية الكامنة وراء الجفاف المتكرر في إثيوبيا،

”وإذ تدرك أن المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية وتمهية الظروف اللازمة لتحقيق تنمية طويلة الأجل إنما تقع على عاتق حكومة إثيوبيا، مع مراعاة الدور الهام الذي يقوم به المجتمع الدولي،

”وإذ تؤكد أهمية إنشاء نظام إنذار مبكر قوي لكلتا الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية من أجل التنبؤ على نحو أفضل بالكوارث والتصدي لها في أقرب وقت ممكن والتقليل من عواقبها،

”١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام؛

٢ - ترحب بالجهود المنسقة والتعاونية التي تبذلها حكومة إثيوبيا ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمجتمع المانح والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى، لاستجابتها السريعة والسخية لنداء عام ٢٠٠٤ المشترك؛

٣ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يستجيب في الوقت المناسب لنداء عام ٢٠٠٥ المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة إثيوبيا لتقديم المساعدة الطارئة إلى إثيوبيا لتغطية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية؛

٤ - ترحب بجهود حكومة إثيوبيا والمجتمع الدولي والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، لتعزيز الآليات القائمة للتصدي لمثل هذه الحالات الطارئة، وتقدر مساعيها لزيادة توافر الغذاء عن طريق شراء ما ينتج منه محلياً، ولضمان وصول الأسر المعوزة إلى مرافق الغذاء والصحة والمياه، وتشجع حكومة إثيوبيا على مواصلة هذه الجهود؛

٥ - تؤكد على ضرورة معالجة الأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي، ومسائل الإنعاش، وحماية الأصول، والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة، وترحب في هذا الصدد بالبرنامج الذي أعدّه تحالف الأمن الغذائي في إثيوبيا، وتشجع المجتمع الدولي على دعم هذا التحالف في تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في كسر دائرة الاعتماد على المعونة الغذائية خلال فترة الثلاث إلى الخمس سنوات المقبلة، الأمر الذي من شأنه تمكين خمسة عشر مليوناً من المستضعفين من العمل في الأنشطة الإنتاجية المستدامة؛

٦ - ترحب بخطة عمل مجموعة البلدان الثمانية بشأن إنهاء دوامة المجاعة في القرن الأفريقي، وتتطلع إلى تنفيذها بأكملها؛

٧ - تشجع حكومة إثيوبيا على مواصلة تعزيز جهودها لمعالجة الأسباب البنوية الكامنة وراء تكرر تهديدات الجفاف في إطار برنامجها الشامل للتنمية الاقتصادية؛

٨ - تهيب بجميع شركاء التنمية إدماج جهود الإغاثة في الإنعاش وحماية الأصول والتنمية الطويلة الأجل والتصدي للأسباب البنوية الكامنة وراء الجفاف المتكرر في إثيوبيا وذلك على نحو يكون، في جملة أمور، متفقاً مع ورقة استراتيجية الحد من الفقر، إلى جانب الاستراتيجيات الرامية إلى منع وقوع مثل هذه الأزمات في المستقبل والتي تهدف إلى زيادة قدرة السكان على التكيف؛

”٩ - ترحب بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام بتعيين مبعوث خاص للأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي، من أجل حشد الموارد لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي ولدعم التنمية المستدامة في المناطق المتضررة؛

”١٠ - تدعو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة إلى مواصلة النظر في طرق تعزيز حشد المساعدة الغوثية الطارئة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية في إثيوبيا؛

”١١ - تحيط علما بالتقرير المتعلق بتقييم الاستجابة للحالة الطارئة في إثيوبيا في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الذي أعدّه المبعوث الخاص للأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي، وتحث حكومة إثيوبيا والمناخين وكل الجهات المعنية على تنفيذ توصياته؛

”١٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار“.

١٨ - وفي الجلسة ٣٧، المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح بعنوان ”تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في إعادة التأهيل إلى إثيوبيا“ مقدم من إثيوبيا باسم الاتحاد الروسي وإثيوبيا وأذربيجان والأرجنتين والأردن وأرمينيا وإسرائيل وألمانيا وأنغولا وأوغندا وأوكرانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبنغلاديش وبنن وبوتان وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وبولندا وبوليفيا وتايلند وتركيا وتوغو وتونس وجامايكا والجزائر وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا وجيبوتي والدايمرك والرأس الأخضر ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسلوفاكيا وسنغافورة والسنغال وسوازيلند والسودان وسورينام والسويد وسيراليون وشيلي والصومال والصين وغابون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وفرنسا وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية) وفنلندا وقبرص والكاميرون وكرواتيا وكندا وكوبا وكوت ديفوار وكوستاريكا والكونغو والكويت وكينيا ولبنان ولكسمبرغ وليبيريا وليسوتو ومالي وماليزيا ومدغشقر ومصر والمغرب وملاوي والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموريتانيا وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا والنمسا ونيبال والنيجر ونيجيريا ونيكاراغوا والهند وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليمن.

١٩ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار (انظر الفقرة ٢٧، مشروع القرار الرابع).

### واو - مشروعا القرارين A/C.2/59/L.40 و A/C.2/59/L.40/Rev.1

٢٠ - في الجلسة ٣٦، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عرض ممثل الصومال باسم إثيوبيا وإريتريا والإمارات العربية المتحدة وأنغولا والبحرين والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والكاميرون والكويت وكينيا ومدغشقر ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموزامبيق واليمن مشروع قرار بعنوان "تقديم المساعدة لأغراض الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال" (A/C.2/59/L.40)، ونصه كما يلي:

#### "إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قرارها ٤٧/١٦٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وإلى قراراتها اللاحقة ذات الصلة، ولا سيما القرارات ١٠٦/٥٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ١٥٤/٥٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ١١٥/٥٨ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

"وإذ تلاحظ مع القلق الشديد أن الجفاف الذي تعاني منه بعض أنحاء الصومال في الوقت الراهن يهدد حياة البدو الرحل الصوماليين ومواشيهم،

"وإذ تلاحظ مع بالغ القلق ارتفاع معدلات نفوق المواشي إلى ما يتجاوز ٨٠ في المائة في أشد المناطق تأثراً بالجفاف، وهي هضاب سول وسناغ وتوغغير في الصومال، وازدياد احتمالات تعرض البدو الرحل الصوماليين للمجاعة،

"وإذ تلاحظ مع القلق الشديد ما يتهدد الاقتصاد الصومالي وبوجه خاص، الاقتصاد الرعوي ونظم الدعم الاجتماعي من آثار سلبية خطيرة من جراء هذا الجفاف،

"وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى تقديم المساعدة الإنسانية وخدمات الإغاثة والتعمير،

"وإذ تلاحظ الصلة بين السعي من أجل السلام والمصالحة وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في الصومال،

”وإذ ترحب بتركيز الأمم المتحدة المتواصل، في ظل الشراكة مع المجتمع المدني على مستوى القواعد الشعبية، على برامج المساعدة، التي تنطوي على نهج إنسانية وإمائية، تراعى فيها الحالة على أرض الواقع،

”وإذ تشير إلى بياني رئيس مجلس الأمن المؤرخين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، اللذين يدين مجلس الأمن فيهما الهجمات على الموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ويهيب فيهما بجميع الأطراف في الصومال أن تحترم كل الاحترام سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية، وأن تضمن لهم الحرية الكاملة في التنقل في كل أرجاء الصومال والوصول إليها،

”وإذ تعيد تأكيد أهمية مواصلة تنفيذ قراراتها ١٦٠/٤٧ و ١٠٦/٥٦ و ١٥٤/٥٧ و ١١٥/٥٨ من أجل إنعاش الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أرجاء البلد،

”وإذ تحيط علماً بتقارير الأمين العام،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لجهوده المتواصلة الدؤوبة الرامية إلى تعبئة المساعدة من أجل الشعب الصومالي؛

٢ - ترحب مع بالغ الارتياح بالتقدم المحرز على امتداد العامين الماضيين في عملية المصالحة المضطلع بها في كينيا، وبخاصة انتخابات البرلمان الاتحادي الانتقالي الصومالي وانتخاب رئيس البرلمان والرئيس، وتحث جميع الأطراف الصومالية والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على مد الحكومة الاتحادية الانتقالية الجديدة في الصومال بكامل دعمها؛

٣ - تشجع على مواصلة تنفيذ قرارها ١٦٠/٤٧ من أجل إنعاش الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أرجاء الصومال؛

٤ - ترحب باستراتيجية الأمم المتحدة التي تركز على تنفيذ الأنشطة المجتمعية التي ترمي إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية المحلية وزيادة اعتماد المجتمعات السكانية على الذات، وبالجهد الجارية التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة ونظيراتها من الوكالات الصومالية وشريكاتها من المنظمات لإنشاء آليات للتنسيق والتعاون الوثيقين ومواصلة أنشطتها من أجل تنفيذ برنامج الإغاثة والإنعاش والتعمير. بما يتماشى وأولويات الحكومة الاتحادية الانتقالية الجديدة في الصومال؛

٥ - تلاحظ النهج التدريجي القائم على الأولويات الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة في معالجة الأزمة والاحتياجات الراهنة في الصومال، مع الحفاظ، في الوقت ذاته، على الالتزامات الطويلة الأجل حيال أنشطة الإصلاح والإنعاش والتنمية؛

٦ - تشي على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة لما أبداه من استجابة، وتشدد على الحاجة الماسة إلى اتخاذ تدابير عملية تهدف إلى التخفيف من حدة آثار الجفاف في معظم المناطق المتضررة في الصومال؛

٧ - تحث جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية على مواصلة تنفيذ قراراتها ١٦٠/٤٧ و ١٠٦/٥٦ و ١٥٤/٥٧ و ١١٥/٥٨ من أجل مساعدة الشعب الصومالي على الشروع في إنعاش الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وبناء المؤسسات بهدف استعادة أجهزة الإدارة المدنية على جميع المستويات في جميع أنحاء البلد حيثما تسنى ذلك؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعبئة المساعدة الدولية التي تقدم إلى الصومال في المجال الإنساني ومجالي الإنعاش والتعمير؛

٩ - تهيب بجميع الأطراف الصومالية أن تحترم أمن موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية وسلامتهم وأن تضمن حريتهم الكاملة في التنقل والحركة في جميع أنحاء الصومال والوصول إليها بأمان؛

١٠ - تحث المجتمع الدولي على ما يلي:

”(أ) مد الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال فوراً بدعم سياسي ودبلوماسي لا لبس فيه؛

”(ب) توفير قدر كبير من التمويل بصورة عاجلة من أجل الإنعاش والتعمير في الصومال؛

”(ج) إبداء التأييد التام لضرورة اتخاذ تدابير لبناء السلام والتعجيل بتنفيذ برامج نزع السلاح وتسريح وإعادة إدماج الميليشيات في جميع أنحاء الصومال. بما يحقق الاستقرار في البلد بأسره ويكفل بالتالي فعالية الحكومة الاتحادية الانتقالية الجديدة في الصومال؛

” ١١ - تحت أيضا المجتمع الدولي على أن يقدم، على سبيل الاستعجال، المساعدة والإغاثة الإنسانيين إلى الشعب الصومالي للتخفيف بوجه خاص من آثار الجفاف السائد؛

” ١٢ - هيب بالمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة متواصلة ومتزايدة استجابة لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٤ لتقديم المساعدة إلى الصومال في مجالات الإغاثة والإنعاش والتعمير؛

” ١٣ - تثني على الأمين العام لإنشائه الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال، وترحب بالتبرعات المقدمة حتى الآن إلى الصندوق، وتناشد الدول الأعضاء تقديم التبرعات إلى الصندوق؛

” ١٤ - تطلب إلى الأمين العام، نظرا للحالة الحرجة السائدة في الصومال، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والعملية لتنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الستين“.

٢١ - وفي الجلسة ٣٨، المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح بعنوان ”تقديم المساعدة لأغراض الإنعاش والتعمير في الصومال“ (A/C.2/59/L.40/Rev.1)، مقدم من الصومال باسم إثيوبيا، أذربيجان، إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، أنغولا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البحرين، البرتغال، تايلند، تونس، جامايكا، الجزائر، الجماهير العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، زامبيا، السودان، الصومال، غامبيا، غينيا - بيساو، قطر، الكامرون، الكويت، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، مالي، مدغشقر، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موزامبيق، اليمن وانضمت لاحقا ألمانيا وأوغندا وبوركينا فاسو وتركيا وجيبوتي والسويد والصين وفرنسا وكوت ديفوار وكولومبيا والنيجر والهند وهولندا واليونان إلى مقدمي مشروع القرار A/C.2/59/L.40/Rev.1.

٢٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار (انظر الفقرة ٢٧، مشروع القرار الخامس).

### زاي - مشروعا القرارين A/C.2/59/L.44 و A/C.2/59/L.44/Rev.1

٢٣ - في الجلسة ٣٦، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عرض ممثل ليبيريا باسم إثيوبيا وأيرلندا وإيطاليا وباكستان والبرتغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية والدايمرك وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا وفرنسا وكوت ديفوار ولكسمبرغ وليبيريا وليسوتو ومالي ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنيجر ونيجيريا

وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان مشروع قرار بعنوان "تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها" (A/C.2/59/L.44)، ونصه كما يلي:

**"إن الجمعية العامة،**

**"إذ تشير إلى قراراتها ٢٣٢/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ١٤٧/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ١٥٤/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٩٧/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٢١/٤٩ هاء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٥٨/٥٠ ألف المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١٦٩/٥٢ هاء المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١/٥٣ طاء المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ و ١٧٦/٥٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ١٥١/٥٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،**

**"وقد نظرت في تقرير الأمين العام،**

**"وإذ تشني على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الاتصال الدولي لليبريا لتسهيل توقيع اتفاق أكراسل السلام في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الذي نص فيما نص عليه على تشكيل الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، وإجراء انتخابات ديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ولاستمرار جهودهما للتعاون مع السلطة الانتقالية في بناء السلام والأمن في ليبريا،**

**"وإذ ترحب بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، مما هيأ بيئة مواتية لإعادة السلام والاستقرار إلى البلد،**

**"وإذ ترحب أيضا بما تم رسميا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ من استكمال عمليات نزع السلاح والتسريح التي قامت بها البعثة، وما أعقب ذلك من حل الفصائل رسميا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤،**

**"وإذ تعتبر أن إجراء انتخابات رئاسية وانتخابات عامة حرة ونزيهة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ هو مهمة حيوية لضمان الوحدة الوطنية وبناء السلام والتعمير،**

**"وإذ يقلقها عميق القلق ما وقع مؤخرا من عنف في مدينة منروفيا وما جاورها مما يشكل تهديدا خطيرا لعملية السلام،**

”١ - تعرب عن امتنانها للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والبلدان المانحة، والوكالات المتخصصة بمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، لما تقدمه من دعم قيم في توفير المساعدة الإنسانية، وللنهج الشامل الذي تتبعه في بناء السلام في ليبيريا وفي المنطقة دون الإقليمية؛

”٢ - تعرب عن امتنانها أيضا لجميع البلدان المانحة، والوكالات المتخصصة بمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، لاشتراكها في المؤتمر الدولي لتعمير ليبيريا، الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الذي قدمت فيه حكومة ليبيريا الانتقالية نتائج الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج، وتحت البلدان التي لم تف بعد بتعهداتها والتزاماتها على أن تفعل ذلك؛

”٣ - تهيب بجميع الأطراف الموقعة على اتفاق أكراس للسلام الشامل المبرم في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ الالتزام بروح ونص أحكامه، والعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وإشاعة ثقافة تؤمن بالسلام الدائم في البلد، بما في ذلك الالتزام بسيادة القانون والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان، والامتناع عن القيام بأية أعمال من شأنها تقويض عمل الحكومة الانتقالية الوطنية؛

”٤ - تدعو جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم المساعدة إلى ليبيريا من أجل تيسير بيئة تساعد على تحقيق السلام والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والأمن الإقليمي؛

”٥ - تحث الحكومة الانتقالية الوطنية على توفير بيئة تساعد على تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتحقيق السلام والأمن في البلاد، بما في ذلك الالتزام بتعزيز سيادة القانون والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان، وإرساء عملية يشارك فيها الجميع تكفل إجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بأقصى قدر ممكن من مشاركة المواطنين، فضلا عن الالتزام بكفالة الشفافية في إدارة نفقات الحكومة والأموال المقدمة من المانحين؛

”٦ - تدعو كذلك المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية للحكومة الانتقالية الوطنية لتيسير إجراء انتخابات رئاسية وانتخابات عامة حرة ونزيهة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥؛

”٧ - تحث كذلك حكومة ليبيريا الانتقالية وجميع الدول على تيسير ودعم عودة المقاتلين السابقين إلى مجتمعاتهم المحلية واندماجهم فيها، مع توجيه عناية خاصة إلى الأطفال؛

٨ - تثني على الأمين العام لما يبذله من جهود دائبة لحشد المساعدات الدولية من أجل تنمية ليبيريا وتعميرها، وتطلب إليه أن يواصل جهوده من أجل حشد كل المساعدات الممكنة في منظومة الأمم المتحدة للمساعدة في تعمير ليبيريا وتنميتها، وعودة اللاجئين والمشردين والجنود المسرحين وإعادة إدماجهم؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

١٠ - تقرر أن تنظر في دورتها الحادية والستين في مسألة تقديم المساعدة الدولية من أجل إنعاش ليبيريا وتعميرها“.

٢٤ - وفي الجلسة نفسها، نقح ممثل ليبيريا مشروع القرار شفويًا على النحو التالي:

(أ) أضيفت فقرة جديدة إلى الديباجة بعد الفقرة الثامنة، نصها كما يلي:

”وإذ تسلم بأهمية ازدهار القطاع الخاص وإيجاد فرص العمل وحسن إدارة الشؤون العامة وسيادة القانون في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام“؛

(ب) أضيف النص التالي في نهاية الفقرة ٤ من المنطوق:

”وذلك بعدة طرق من بينها التركيز في أعمالها على بناء القدرات والمؤسسات وإيجاد فرص العمل وضمان أن تشكل هذه الأعمال تكملة لإقامة اقتصاد يسوده مناخ استثماري مؤات لروح إقامة المشاريع التجارية وحسن إدارة الشؤون العامة وسيادة القانون، وأن تساهم فيه“.

٢٥ - وفي الجلسة ٣٧، المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح بعنوان ”تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبيريا وتعميرها“ (A/C.2/59/L.44/Rev.1) مقدم من ليبيريا باسم إثيوبيا وألمانيا وأنغولا وأيرلندا وأيسلندا، إيطاليا وباكستان والبرتغال وبلجيكا وبوركينا فاسو وجامايكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا والدايمرك والسنغال والسودان والسويد وسيراليون والصومال والصين وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا - بيساو وفرنسا والكاميرون وكوت ديفوار ولبنان ولكسمبرغ وليبيريا وليسوتو ومالي ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموزامبيق وناميبيا والنرويج والنيجر ونيجيريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٢٦ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار (انظر الفقرة ٢٧، مشروع القرار السادس).

## ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٢٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية:

### مشروع القرار الأول

#### تقديم المساعدة إلى موزامبيق

##### إن الجمعية العامة،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٣٨٦ (١٩٧٦)، المؤرخ ١٧ آذار/مارس ١٩٧٦ وجميع قراراته ذات الصلة، التي يحث فيها المجتمع الدولي على الاستجابة الفعلية والسخية للدعوة إلى تقديم المساعدة إلى موزامبيق،

وإذ تؤكد من جديد المبادئ المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية، الواردة في مرفق قرارها ١٨٢/٤٦، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١،

وإذ تشير إلى قراراتها ٧/٤٨ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و ٢١٥/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٨٢/٥٠ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٤٩/٥١ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٧٣/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ المتعلقة بتقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام،

وإذ تسلّم بأن موزامبيق معرضة لكوارث طبيعية يمكن أن تكون لها آثار سلبية على ما تبذله من جهود في مجال التنمية،

وإذ تعي أن، منع الكوارث الطبيعية وإدارتها يتطلبان وضع استراتيجيات على الصعيد المحلية والوطنية والإقليمية إلى جانب تقديم المساعدة، على الصعيد الدولي،

وإذ تسلّم بأن الآثار المدمرة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تحكّم كل ما تحقق من تنمية اقتصادية واجتماعية عبر عقود، وتسهم في إحداث حالة من انعدام الأمن الغذائي وتفاقم حالة الضعف التي يعاني منها سكان موزامبيق،

وإذ تسلّم أيضاً بأن المسؤولية الأساسية عن تحسين الحالة الإنسانية وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنمية على المدى الطويل تقع على عاتق حكومة موزامبيق، واطاعة في اعتبارها أيضاً الدور الهام الذي يضطلع به المجتمع الدولي في هذا الصدد،

وإذ تسلّم كذلك بما تبذله حكومة موزامبيق من جهود من أجل تعزيز السلم والاستقرار والديمقراطية والمصالحة الوطنية فضلاً عن تحقيق نمو اقتصادي وتنمية اجتماعية - اقتصادية، تشمل تعميم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ومنها الأهداف

الواردة في إعلان الألفية للأمم المتحدة وفي خطة العمل الوطنية<sup>(١)</sup> المتعلقة بالحد من الفقر المدقع (٢٠٠١-٢٠٠٥) وخطط التنمية الوطنية،

وإذ توضع في اعتبارها إعلان بروكسل<sup>(٢)</sup> وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠<sup>(٣)</sup>، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المعقود في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، والالتزامات المتبادلة التي تم التعهد بها في تلك المناسبة،

وإذ تلاحظ مع التقدير ما تقوم به الدول والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من تعبئة وتخصيصه من موارد من أجل تقديم المساعدة لجهود التنمية الوطنية،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى موزامبيق<sup>(٤)</sup> وتقديم المساعدة الإنسانية إلى البلدان والمناطق وإنعاشها<sup>(٥)</sup>،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام وبالتوصيات الواردة فيهما<sup>(٦)</sup>؛

٢ - تشيد بحكومة موزامبيق لما تبذله من جهود في صون السلم والاستقرار والنمو والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولتعزيزها للديمقراطية وتوطيد المصالحة الوطنية في البلد، وتؤكد على أهمية ترسيخ هذه الجهود وتعزيزها؛

٣ - تحيط علما بخطة الطوارئ الوطنية التي بدأتها حكومة موزامبيق لمواجهة الكوارث الطبيعية، من أجل تحسين أنشطة منع الكوارث والتخفيف من حدتها والتأهب لها وإدارتها، وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لها؛

٤ - تشجع حكومة موزامبيق على مواصلة جهودها الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والسل، وتنفيذ خطة العمل الوطنية من أجل الحد من الفقر المدقع (٢٠٠١-٢٠٠٥)، وخطط التنمية الوطنية، من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ومكافحة الفقر المدقع وتحسين

(١) انظر القرار ٢٠/٥٥.

(٢) A/CONF.191/12.

(٣) A/CONF.191/11.

(٤) A/59/86-E/2004/69.

(٥) A/59/293.

(٦) A/59/293 و A/59/86-E/2004/69.

القدرات على توفير التعليم والإدارة والحد من مواطن الضعف التي يعاني منها السكان وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لهذه الجهود؛

٥ - تؤكد أهمية المساعدة الدولية لبرامج التنمية في موزامبيق، وتعرب عن امتنانها لشركاء التنمية الذين قدموا الدعم لحكومة موزامبيق؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، دعماً للجهود التي تبذلها حكومة موزامبيق، باتخاذ كل ما يلزم من ترتيبات لمواصلة تعبئة وتنسيق:

(أ) المساعدة الإنسانية التي تقدمها الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها؛

(ب) المساعدة الدولية من أجل التعمير والتنمية الوطنية في موزامبيق؛

٧ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا في دورتها الحادية والستين عن تنفيذ هذا القرار.

## مشروع القرار الثاني

### تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة الاقتصادية الخاصة إلى صربيا والجبل الأسود

#### إن الجمعية العامة،

وإذ تشير إلى قرارها ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وإذ تؤكد من جديد أنه ينبغي تقديم المساعدة الإنسانية وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في مرفق ذلك القرار،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٩٦/٥٤ واو المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٦٩/٥٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ١٠١/٥٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ١٤٨/٥٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

وإذ تقدر بالغ التقدير المساعدة الإنسانية والدعم من أجل التأهيل المقدمين من عدة دول، وبصفة خاصة من المساهمين الرئيسيين والوكالات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بغية تخفيف عبء الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين في صربيا والجبل الأسود، ولا سيما المساعدة العاجلة المقدمة من الاتحاد الأوروبي وبلدان متعددة،

وإذ تعترف بدور ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا وعملية الاستقرار والانتساب لغرب البلقان في مساعدة صربيا والجبل الأسود فيما تبذله من جهود لزيادة تعزيز الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية ولتكنيف التعاون الإقليمي،

وإذ تسلّم أيضا بضرورة ضمان الانتقال الفعال والسلس من الجهود الإنسانية إلى الجهود الإنمائية في صربيا والجبل الأسود، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل للاجئين والمشردين داخليا، لا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفا،

وإذ تدرك ضعف الاقتصاد والخدمات الأساسية، الذي يزيد من تفاقم حالة الشرائح الضعيفة اجتماعيا واقتصاديا من السكان، ومن ضمنها اللاجئين والمشردون داخليا، وما يقترن به من محدودية طاقة الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما في قطاع الصحة،

وإذ تعترف بأنه ما زال يوجد في صربيا والجبل الأسود عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا وبأن احتياجات مساعدتهم ستشمل الإدماج المحلي كلما كان اللاجئين والمشردون داخليا غير راغبين في العودة إلى ديارهم الأصلية،

**وإذ تعترف** بدور الأمم المتحدة في مساعدة صربيا والجبل الأسود على تحقيق انتقال ناجح من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية، وفي تنسيق جهود المجتمع الدولي في هذا الصدد،

**وإذ تقر** بالدعم المقدم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التابع للأمانة العامة، إلى مجلس وزراء صربيا والجبل الأسود في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحل مشاكل اللاجئين والمشردين داخليا في صربيا والجبل الأسود، بالإضافة إلى ما قُدم من دعم دولي في وضع استراتيجية لإدماج العجر وتمكينهم، واستراتيجيات للحد من الفقر في صربيا والجبل الأسود، واعتماد ورقة استراتيجية الحد من الفقر،

**وإذ تعترف** باستمرار الانخفاض في المساعدات الإنسانية في عام ٢٠٠٤، بما يتفق مع اعتبار أكد عليه تقرير الأمين العام ومفاده أن هذا البلد لم يعد في حالة أزمة إنسانية، بل إنه انتقل إلى مرحلة تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية<sup>(١)</sup>،

**وإذ تسلم أيضا** بأهمية سيادة القانون والحكم الرشيد، ووجود قطاع خاص نشط، بالإضافة إلى وجود قطاعات اجتماعية فعالة، بما فيها قطاعا التعليم والصحة، لتحقيق التنمية المستدامة،

### **وإذ تحيط علما** بتقرير الأمين العام<sup>(١)</sup>،

١ - **تهيب** بجميع الدول والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الهيئات ذات الصلة، مواصلة تقديم المساعدة لتخفيف عبء احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا مع إيلاء الاعتبار على وجه الخصوص للحالة الخاصة للنساء والأطفال والمسنين وغيرهم من الفئات الضعيفة، وتقديم المساعدة المالية، وغيرها من ضروب المساعدة، في التماس حلول دائمة تكفل عودة اللاجئين والمشردين داخليا عودة آمنة إلى ديارهم الأصلية، أو الاستقرار في أماكن اللجوء لمن يريدون الاندماج محليا، بالتعاون مع السلطات المحلية، والانتقال تعاقبيا إلى المشاريع الإنمائية ذات الصلة بإيجاد حل دائم لهذه المسائل؛

٢ - **تشجع** ما يبذله مجلس وزراء صربيا والجبل الأسود من جهود من أجل ضمان انتقال سلس من أنشطة الإغاثة إلى التنمية الطويلة الأجل ويهيب بجميع الدول

(١) A/59/293.

والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الهيئات ذات الصلة، تقديم الدعم لهذه الجهود؛

٣ - **ترحب** باعتماد إطار عمل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية إلى صربيا والجبل الأسود بوصفه وثيقة استراتيجية لأنشطة منظومة الأمم المتحدة التنفيذية في صربيا والجبل الأسود وأساسا لبرنامج المساعدة الإنمائية في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ بأكمله، وبعتماد مخطط البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن صربيا والجبل الأسود للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ ووثيقة البرنامج القطري لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل صربيا والجبل الأسود للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، وتهيب بجميع الدول والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات المعنية دعم تنفيذ هذه البرامج؛

٤ - **تسلم** بأن المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية وإيجاد فرص للتنمية الطويلة الأجل، تقع على عاتق مجلس وزراء صربيا والجبل الأسود، مع مراعاة أهمية الدور الذي يقوم به المجتمع الدولي؛

٥ - **ترحب** باستمرار توفر روح الالتزام لدى صربيا والجبل الأسود، وتشجعها على المزيد من التعاون مع منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الإنمائية والإنسانية من أجل تلبية احتياجات السكان المتضررين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا، وتحث السلطات المختصة والمجتمع الدولي على دعم وتنشيط المساعدة الإنمائية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحل مشاكل اللاجئين والمشردين داخليا والاستراتيجيات الوطنية للحد من وطأة الفقر وغيرها من البرامج الكفيلة بتلبية احتياجات الضعفاء من اللاجئين والمشردين داخليا في صربيا والجبل الأسود، والسعي إلى إيجاد حلول دائمة لمحتهم، ولا سيما عن طريق إعادتهم. محض إرادتهم إلى أوطانهم وإدماجهم فيها من جديد، وتؤكد الحاجة إلى تهيئة الظروف التي تساعد على عودتهم بأمان، وتشدد في هذا الصدد على أهمية التعاون الإقليمي في البحث عن حلول لمحنة اللاجئين؛

٦ - **تحث** جميع السلطات الحكومية المختصة في صربيا والجبل الأسود على أن تضع، بمساعدة منظومة الأمم المتحدة، سياسات وطنية من أجل إيجاد حلول شاملة، تتسم بالاستمرارية، للمشردين داخليا، تقوم على أساس من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي<sup>(٢)</sup>، وتدعو في هذا الصدد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى تعزيز جهودها، في نطاق ولايتها، بالتنسيق مع السلطات الحكومية المختصة في صربيا والجبل

(٢) E/CN.4/1998/53/Add.2، المرفق.

الأسود، من أجل إيجاد الظروف الضرورية لتحقيق عودة مأمونة ومتواصلة للمشردين داخليا؛

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام وإلى الوكالات الإنمائية مواصلة تعبئة المساعدة الإنمائية الدولية وتقديمها في الوقت المناسب إلى صربيا والجبل الأسود، وترحب بالجهود التي تقوم بها صربيا والجبل الأسود من أجل تحسين طرائق الإدارة والقدرات المؤسسية، حتى يتسنى الإفادة من المساعدة بشكل أكثر فعالية؛

٨ - **تشدد** على أهمية زيادة تنسيق المساعدات المقدمة إلى صربيا والجبل الأسود من خلال آلية المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة ضمن وسائل أخرى؛

٩ - **تحث** شركاء التنمية على تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات وإرساء المؤسسات، وتوفير فرص العمل على المستوى المحلي، في نطاق برامجها، وتدريب الموظفين المحليين واستخدامهم إلى أقصى حد ممكن، وترحب بالعمل الذي تقوم به صربيا والجبل الأسود من أجل إيجاد بيئة تمكينية لقطاعها الخاص، بما في ذلك إيجاد قطاع مالي يقدم الخدمات، في جملة جهات، إلى المؤسسات الصغرى، والصغيرة، والمتوسطة الحجم، وإلى الأسر المعيشية، وتشجع مواصلة العمل في مجال إصلاح النظم، والشفافية، والمساءلة، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، التي تدعم جميعها التنمية المستدامة؛

١٠ - **تحث** أيضا صربيا والجبل الأسود، وشركاءها في التنمية، على دعم ومؤازرة الجهود التي تهدف إلى تعزيز الاستثمار في رأس المال الاجتماعي في مجالات مثل الصحة والتعليم، على أن تؤكد هذه المبادرات، في جملة أمور، على بناء القدرات من أجل تحسين نوعية الرعاية الصحية، والتعليم، وفرص الاستفادة منها؛

١١ - **تطلب** إلى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة مواصلة جهودها الرامية إلى تقييم الاحتياجات، بالتعاون مع مجلس وزراء صربيا والجبل الأسود والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة والدول المهتمة، بغية كفاءة الانتقال الفعال والسلس من تقديم المساعدة العوئية إلى تقديم المساعدة الإنمائية الأطول أجلا إلى صربيا والجبل الأسود، مع مراعاة ما أنجز من أعمال في هذا الميدان وضرورة تفادي ازدواجية الجهود وتداخلها؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام، أن يقدم إليها في دورتها الحادية والستين، في إطار البند المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة العوئية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة"، تقريرا نهائيا عن تنفيذ هذا القرار، آخذا في اعتباره التوصية الواردة في تقريره<sup>(١)</sup>.

## مشروع القرار الثالث

### تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى جميع قراراتها السابقة التي تناشد فيها المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة المادية والتقنية والمالية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا، بما في ذلك القرار ١٠٢/٥٧ المتخذ بتوافق الآراء في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢،

وإذ تشير أيضا إلى أن مجلس الأمن، في قراره ٩٢٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ وفي قراراته اللاحقة التي اتخذها اعتبارا من عام ٢٠٠١، ورئيس مجلس الأمن، في بياناته المتعلقة بأنغولا، والجمعية العامة، في جميع قراراتها بشأن تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا، طلبوا إلى المجتمع الدولي، في جملة أمور، أن يقدم المساعدة الاقتصادية إلى أنغولا،

وإذ تضع في اعتبارها أن المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية وتهيئة الظروف المواتية للتنمية والتخفيف من حدة الفقر في أنغولا على المدى الطويل تقع على عاتق حكومة أنغولا، وبمشاركة المجتمع الدولي عند الاقتضاء،

وإذ تلاحظ أهمية التعهد الدولي بتوطيد دعائم السلام في أنغولا،

وإذ تلاحظ مع القلق أنه رغم توفر فرص لم يسبق لها مثيل للتصدي لمشاكل البلد وتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية والوطنية، لن يتسنى تحقيق الانتعاش إلا بعد مرور سنوات نظرا لما خلفته الحرب من آثار مدمرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تقر بأن هناك علاقة واضحة فيما بين الغوث في حالات الطوارئ والإنعاش والتنمية، وبأنه ينبغي تقديم المساعدة الطارئة بشكل يدعم الانتعاش والتنمية على المدى الطويل من أجل ضمان انتقال سلس من مرحلة الغوث إلى مرحلة الإنعاش والتنمية،

وإذ يساوها القلق للحاجة إلى تعبئة الموارد المالية الكافية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة على جميع المستويات،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها حكومة أنغولا من أجل تحسين إدارة الحكم وزيادة الشفافية والقدرات المؤسسية واستعمال المساعدة بفعالية أكبر، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، وإذ تشجع مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد،

وإذ تلاحظ مع الارتياح نجاح تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا<sup>(١)</sup> وفعالية الامتثال لتلك الأحكام،

وإذ تأخذ في اعتبارها المبادرات التي اتخذتها حكومة أنغولا لتخصيص الموارد البشرية والمادية والمالية لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان والتصدي للحالة الإنسانية، وإذ تشدد على ضرورة تخصيص مزيد من الموارد للإعمار والإنعاش وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، بالتعاون مع المجتمع الدولي،

وإذ تقر بالحاجة الماسة إلى توجيه وزيادة الجهود الوطنية والدعم الدولي من أجل إعادة توطين المشردين داخليا وإعادة إدماجهم، وعودة اللاجئين والفئات الضعيفة وتقديم الرعاية لهم في جميع أرجاء أنغولا،

وإذ تقر أيضا بالحاجة الماسة إلى توجيه وزيادة الجهود الوطنية والدعم الدولي في مجال الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام من أجل تمكين البلد من التصدي إلى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية،

وإذ تلاحظ أن الإنعاش الاقتصادي لأنغولا وإحلال الديمقراطية فيها سيسهمان في الاستقرار في المنطقة،

وإذ تشير إلى مؤتمر المائة المستديرة الأول للمانحين، المعقود في بروكسل في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥،

وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها المانحون ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتوفير المساعدة الإنسانية والاقتصادية والمالية لأنغولا،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام<sup>(٢)</sup>؛

٢ - ترحب بنجاح تنفيذ مذكرة التفاهم المضافة إلى بروتوكول لوساكا<sup>(٣)</sup>، والتي أدت إلى وضع حد لأعمال القتال في البلد وتهيئة ظروف لم يسبق لها مثيل لإحلال السلام وتوطيده في أنغولا؛

٣ - تعترف بالجهود التي تبذلها حكومة أنغولا، بدعم من المجتمع الدولي، لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية ومواصلة العمل من أجل كفالة صون السلام والأمن القومي

(١) انظر S/1994/1441، المرفق.

(٢) A/59/293.

(٣) انظر S/2002/483، المرفق.

اللازمين كثيرا لإعادة إعمار البلد وإنعاشه وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فيه، وتشجع الحكومة في هذا الصدد على القيام، بمساندة المجتمع الدولي، بمواصلة جهودها، بما فيها زيادة ما تخصصه في الميزانية للقطاعات الإنمائية، من أجل التخفيف من حدة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

٤ - **توحيب** باعتماد حكومة أنغولا لورقة استراتيجية الحد من الفقر، وتطلب في هذا الصدد إلى حكومة أنغولا والبنك الدولي والمجتمع الدولي أن تبقي على التزامها في هذا الصدد، من أجل الإقرار العاجل للورقة من لدن البنك الدولي ومجلس صندوق النقد الدولي ومواصلة دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها حكومة أنغولا من أجل تنفيذها؛

٥ - **تدرك** المسؤولية الرئيسية لحكومة أنغولا عن رفاه جميع مواطنيها، بمن فيهم اللاجئون العائدون والمشردون داخليا، وتهيب بالدول الأعضاء، خاصة مجتمع المانحين، مواصلة تلبية بقية الاحتياجات الإنسانية في أنغولا والمساعدة في عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة توطينهم، وذلك بوسائل منها التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٦ - **توحيب** باعتماد القانون والخطة الاستراتيجية الوطنيين لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بغرض تعزيز التنسيق الوطني ما بين الشركاء الحكوميين والمنتمين إلى المجتمع المدني والدوليين، وتشجع مواصلة تقديم الدعم الدولي من أجل المساعدة في تنفيذ تدابير محددة تساهم في تحقيق الأهداف المبينة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ (الإيدز)<sup>(٤)</sup>، وتلاحظ مع الارتياح في هذا الصدد الإنجاز الموفق للاستقصاء الوطني الأول بشأن الانتشار المصلي الذي اضطلعت به حكومة أنغولا بدعم من المجتمع الدولي؛

٧ - **تطلب** إلى جميع المؤسسات المالية الوطنية والدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تقدم دعمها إلى حكومة أنغولا في جهودها الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر بغية توطيد السلام وإحلال الديمقراطية والإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في جميع أرجاء البلد تنفيذ برامج واستراتيجيات التنمية الاقتصادية بنجاح؛

٨ - **توحيب** باستمرار التزام حكومة أنغولا بتحسين إدارة الحكم وزيادة الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة، بما فيها الموارد الطبيعية، وتشجعها على مواصلة جهودها لهذه الغاية، وتدعو المنظمات الدولية وغيرها من الجهات التي تستطيع مساعدة حكومة أنغولا في هذا المسعى إلى أن تفعل، بما في ذلك من خلال تشجيع الممارسات التجارية المسؤولة، وترحب في هذا الصدد بقرار أنغولا الانضمام إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛

(٤) القرار د/١ - ٢٦/٢٠٠٢، المرفق.

٩ - **تعترف** بالتقدم المحرز نحو اعتماد برنامج يشرف عليه صندوق النقد الدولي، وتشجع الحكومة والصندوق على مواصلة التفاوض بخطى حثيثة من أجل التوصل إلى اتفاق عاجل؛

١٠ - **ترحب** بالتزام حكومة أنغولا بتعزيز مؤسستها الديمقراطية، وتحيط علما في هذا الصدد بالجهود التي تضطلع بها الحكومة من أجل تنظيم الانتخابات عام ٢٠٠٦، وتتطلع إلى التعجيل بإقرار الجمعية الوطنية لجدول زمني من أجل التحضير لهذه الانتخابات، وتهيب بالدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تقدم دعمها المالي والتقني في هذا الشأن؛

١١ - **تطلب** إلى حكومة أنغولا والأمم المتحدة وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى اتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات للتحضير لمؤتمر دولي للمانحين وتنظيمه تنظيمًا ناجحًا بغية تحقيق التنمية والإعمار على المدى الطويل، بما في ذلك تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة؛

١٢ - **تعرب عن تقديرها** للمجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تشارك في برامج تقديم المساعدة الإنسانية في أنغولا، بما فيها الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام، وتناشدها مواصلة إسهامها في الأنشطة الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام على نحو يتمم ما تسهم به الحكومة؛

١٣ - **تعرب عن اهتمامها** للجهات المانحة ولو كالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لما قدمته من مساعدات إلى أنغولا دعماً للمبادرات والبرامج الرامية إلى التخفيف من وطأة الأزمة الإنسانية والقضاء على الفقر؛

١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

## مشروع القرار الرابع

### تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في إعادة التأهيل إلى إثيوبيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٤/٥٨ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عن تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى إثيوبيا،

وإذ تشير أيضا إلى مبادرات الأمين العام لتحسين الأمن الغذائي، بما في ذلك تعيين مبعوث خاص للأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي،

وإذ يساورها القلق إزاء الجفاف المتكرر الذي ما زال يؤثر على الملايين من جراء فقدان المحاصيل على نحو خطير في الأجزاء المعرضة للجفاف من البلد وفي المناطق الرعوية التي لديها بنية تحتية ضعيفة وقدرات إنمائية منخفضة،

وإذ تضع في اعتبارها نداء عام ٢٠٠٥ المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة إثيوبيا لتقديم المساعدة الطارئة إلى إثيوبيا لتلبية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية للأسر المعوزة، للحيلولة دون تفاقم الأزمة الإنسانية الحالية،

وإذ تلاحظ بقلق شديد الاحتياجات الإنسانية الكبيرة والمستمرة في مجالات مثل الصحة والمياه وسوء التغذية الحاد التي ما زالت موجودة في أجزاء من البلد،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أيضا الحالة الإنسانية الوخيمة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الطويلة الأجل،

وإذ تسلّم بأن استمرار مشكلة انعدام الأمن الغذائي مرتبط بعدم إحراز تقدم كاف في تحقيق النمو الريفي وإبقائه عند المستويات المطلوبة لبناء أصول الأسر المعيشية والأصول المجتمعية اللازمة للتصدي لمختلف الصدمات التي تسبب الأزمات الغذائية،

وإذ تؤكد على ضرورة التصدي للأزمة مع مراعاة أهمية التحول من الإغاثة إلى التنمية، ومع التسليم بالأسباب البنوية الكامنة وراء الجفاف المتكرر في إثيوبيا،

وإذ تدرك أن المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية وهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تنمية طويلة الأجل إنما تقع على عاتق حكومة إثيوبيا، مع مراعاة الدور الهام الذي يقوم به المجتمع الدولي،

وإذ تؤكد أهمية إنشاء نظام إنذار مبكر قوي لكلتا الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية من أجل التنبؤ على نحو أفضل بالكوارث والتصدي لها في أقرب وقت ممكن والتقليل من عواقبها،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام<sup>(١)</sup>؛

٢ - ترحب بالجهود المنسقة والتعاونية التي تبذلها حكومة إثيوبيا ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمجتمع المانح والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى، لاستجابتها السريعة والسخية لنداء عام ٢٠٠٤ المشترك؛

٣ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يستجيب في الوقت المناسب لنداء عام ٢٠٠٥ المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة إثيوبيا لتقديم المساعدة الطارئة إلى إثيوبيا لتغطية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية؛

٤ - ترحب بجهود حكومة إثيوبيا والمجتمع الدولي والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، لتعزيز الآليات القائمة للتصدي لمثل هذه الحالات الطارئة، وتقدير مساعيها لزيادة توافر الغذاء عن طريق شراء ما ينتج منه محلياً، ولضمان وصول الأسر المعوزة إلى مرافق الغذاء والصحة والمياه، والصرف الصحي والحبوب والخدمات البيطرية، وتشجع حكومة إثيوبيا بشدة على مواصلة هذه الجهود؛

٥ - تؤكد على ضرورة معالجة الأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي، ومسائل الإنعاش، وحماية الأصول، والتنمية المستدامة للمناطق المتضررة، وترحب في هذا الصدد بالبرنامج الذي أعدّه تحالف الأمن الغذائي في إثيوبيا، وتشجع المجتمع الدولي على دعم هذا التحالف في تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في كسر دائرة الاعتماد على المعونة الغذائية خلال فترة الثلاث إلى الخمس سنوات المقبلة، الأمر الذي من شأنه تمكين خمسة عشر مليوناً من المستضعفين من العمل في الأنشطة الإنتاجية المستدامة؛

٦ - ترحب بخطة عمل مجموعة البلدان الثمانية بشأن إنهاء دوامة المجاعة في القرن الأفريقي، وتتطلع إلى تنفيذها بأكملها؛

٧ - تشجع حكومة إثيوبيا على مواصلة تعزيز جهودها لمعالجة الأسباب البنوية الكامنة وراء تكرار تهديدات الجفاف في إطار برنامجها الشامل للتنمية الاقتصادية؛

(١) A/59/293.

٨ - **تهيب** بجميع شركاء التنمية العمل، بالتعاون مع حكومة إثيوبيا، على إدماج جهود الإغاثة في الإنعاش وحماية الأصول والتنمية الطويلة الأجل، بما في ذلك الخيارات الهيكلية والإنتاجية اللازمة لحفز النمو الريفي المعجل، والتصدي للأسباب البنيوية الكامنة وراء الجفاف المتكرر في إثيوبيا وذلك على نحو يكون، في جملة أمور، متفقاً مع ورقة استراتيجية الحد من الفقر، إلى جانب الاستراتيجيات الرامية إلى منع وقوع مثل هذه الأزمات في المستقبل والتي تهدف إلى زيادة قدرة السكان على التكيف؛

٩ - **ترحب** بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام بتعيين مبعوث خاص للأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي، من أجل حشد الموارد لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي ولدعم التنمية المستدامة في المناطق المتضررة؛

١٠ - **تدعو** مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة إلى مواصلة جهوده المبذولة لتنسيق وتطوير استجابة استراتيجية للاحتياجات الإنسانية المتكررة في إثيوبيا والنظر في طرق تعزيز حشد المساعدة العوئية الطارئة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية في إثيوبيا؛

١١ - **تحيط علماً** بالتقرير المتعلق بتقييم الاستجابة للحالة الطارئة في إثيوبيا في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الذي اشتركت في إعداده حكومة إثيوبيا مع شركاء المساعدة الإنسانية، وتحث حكومة إثيوبيا والمانحين وكل الجهات المعنية الأخرى على تنفيذ توصياته؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

## مشروع القرار الخامس

### تقديم المساعدة لأغراض الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٤٧/١٦٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وإلى قراراتها اللاحقة ذات الصلة، ولا سيما القرارات ١٠٦/٥٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ١٥٤/٥٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ١١٥/٥٨ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تلاحظ مع القلق الشديد أن الجفاف الذي تعاني منه بعض أنحاء الصومال في الوقت الراهن يهدد حياة البدو الرحل الصوماليين ومواشيهم،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق ارتفاع معدلات نفوق المواشي إلى ما يتجاوز ٨٠ في المائة في أشد المناطق تأثراً بالجفاف، وهي هضاب سول وسناغ وتوغفير في الصومال، وازدياد احتمالات تعرض البدو الرحل الصوماليين للمجاعة،

وإذ تلاحظ مع القلق الشديد ما يتهدد الاقتصاد الصومالي وبوجه خاص، الاقتصاد الرعوي ونظم الدعم الاجتماعي من آثار سلبية خطيرة من جراء هذا الجفاف،

وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى تقديم المساعدة الإنسانية وخدمات الإغاثة والتعمير،

وإذ تلاحظ الصلة بين السعي من أجل السلام والمصالحة وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في الصومال،

وإذ ترحب بتركيز الأمم المتحدة المتواصل، في ظل الشراكة مع المجتمع المدني على مستوى القواعد الشعبية، على برامج المساعدة، التي تنطوي على نهج إنسانية وإيمائية، تراعى فيها الحالة على أرض الواقع،

وإذ تشير إلى بياني رئيس مجلس الأمن المؤرخين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١<sup>(١)</sup> و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢<sup>(٢)</sup>، اللذين يدين مجلس الأمن فيهما الهجمات على الموظفين

(١) S/PRST/2001/30.

(٢) S/PRST/2002/8.

العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ويهيب فيهما بجمع الأطراف في الصومال أن تحترم كل الاحترام سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية، وأن تضمن لهم الحرية الكاملة في التنقل في كل أرجاء الصومال والوصول إليها،

وإذ تعيد تأكيد أهمية مواصلة تنفيذ قراراتها ١٦٠/٤٧ و ١٠٦/٥٦ و ١٥٤/٥٧ و ١١٥/٥٨ من أجل إنعاش الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أرجاء البلد،

وإذ تحيط علماً بتقارير الأمين العام<sup>(٣)</sup>،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لجهوده المتواصلة الدؤوبة الرامية إلى تعبئة المساعدة من أجل الشعب الصومالي؛

٢ - ترحب مع بالغ الارتياح بالتقدم المحرز على امتداد العاميين الماضيين في عملية المصالحة المضطلع بها في كينيا، وبخاصة انتخابات البرلمان الاتحادي الانتقالي الصومالي وانتخاب رئيس البرلمان والرئيس، وتعيين رئيس الوزراء وتشكيل مجلس الوزراء، وتحت جميع الأطراف الصومالية والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على مد الحكومة الاتحادية الانتقالية الجديدة في الصومال بكامل دعمها؛

٣ - تعرب عن ضرورة استمرار المشاركة في دعم مهيكلي، والالتزام به؛ استناداً إلى المبادئ والهيكل المشتركة للتنسيق والرصد، على نحو ما تم إقراره في ستكهولم في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وما سيتم الاتفاق عليه مع المؤسسات الاتحادية الوطنية الانتقالية التي ستُنشأ في المستقبل؛

٤ - ترحب باستراتيجية الأمم المتحدة التي تركز على تنفيذ الأنشطة المجتمعية التي ترمي إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية المحلية وزيادة اعتماد المجتمعات السكانية على الذات، وبالجهد الجارية التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة ونظيراتها من الوكالات الصومالية وشريكاتها من المنظمات لإنشاء آليات للتنسيق والتعاون الوثيقين ومواصلة أنشطتها من أجل تنفيذ برنامج الإغاثة والإنعاش والتعمير بما يتماشى وأولويات الحكومة الاتحادية الانتقالية الجديدة في الصومال؛

(٣) A/58/133 و S/2003/231 و S/2003/636 و S/2003/987 و S/2004/115 و Corr.1 و S/2004/469.

- ٥ - **تلاحظ** النهج التدريجي والقائم على الأولويات الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة في معالجة الأزمة والاحتياجات الراهنة في الصومال، مع الحفاظ، في الوقت ذاته، على الالتزامات الطويلة الأجل حيال أنشطة الإصلاح والإنعاش والتنمية؛
- ٦ - **تشثني** على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بالإضافة إلى منظمات المساعدة الإنسانية الأخرى لما أبدته من استجابة، وتشدد على الحاجة الماسة إلى اتخاذ تدابير عملية تهدف إلى التخفيف من حدة آثار الجفاف في معظم المناطق المتضررة في الصومال؛
- ٧ - **تحث** جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية على مواصلة تنفيذ قراراتها ١٦٠/٤٧ و ١٠٦/٥٦ و ١٥٤/٥٧ و ١١٥/٥٨ من أجل مساعدة الشعب الصومالي على الشروع في إنعاش الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وبناء المؤسسات بهدف استعادة أجهزة الإدارة المدنية على جميع المستويات في جميع أنحاء البلد حيثما تسنى ذلك؛
- ٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تعبئة المساعدة الدولية التي تقدم إلى الصومال في المجال الإنساني ومجالي الإنعاش والتعمير؛
- ٩ - **تهيب** بجميع الأطراف الصومالية أن تحترم أمن موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية وسلامتهم وأن تضمن حريتهم الكاملة في التنقل والحركة في جميع أنحاء الصومال والوصول إليها بأمان؛
- ١٠ - **تحت** المجتمع الدولي على ما يلي:
- (أ) مد الحكومة الاتحادية الوطنية الانتقالية الجديدة في الصومال بدعم سياسي؛
- (ب) توفير قدر كبير من **الدعم المالي والتقني** من أجل الإنعاش والتعمير في الصومال؛
- (ج) تقديم الدعم الكامل لضرورة اتخاذ تدابير لبناء السلام والتعجيل بتنفيذ برامج نزع السلاح وتسريح وإعادة إدماج الميليشيات في جميع أنحاء الصومال بما يحقق الاستقرار في البلد بأسره ويكفل بالتالي فعالية الحكومة الاتحادية الانتقالية الوطنية الجديدة في الصومال؛
- ١١ - **تحت** الحكومة الاتحادية الانتقالية، بالتنسيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، على وضع استراتيجية وجدول زمني يحدد أولوياتها الوظيفية؛

- ١٢ - **تحت** المجتمع الدولي على أن يقدم، على سبيل الاستعجال، المساعدة والإغاثة الإنسانيين إلى الشعب الصومالي للتخفيف بوجه خاص من آثار الجفاف السائد؛
- ١٣ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة متواصلة ومتزايدة استجابة لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٤ لتقديم المساعدة إلى الصومال في مجالات الإغاثة والإنعاش والتعمير؛
- ١٤ - **تشفي** على الأمين العام لإنشائه الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال، وترحب بالتبرعات المقدمة حتى الآن إلى الصندوق، وتناشد الدول الأعضاء تقديم التبرعات إلى الصندوق؛
- ١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام، نظرا للحالة الحرجة السائدة في الصومال، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والعملية لتنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الستين.

## مشروع القرار السادس

### تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٣٢/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ١٤٧/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ١٥٤/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٩٧/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٢١/٤٩ هاء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٥٨/٥٠ ألف المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٣٠/٥١ باء المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٦٩/٥٢ هاء المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ١/٥٣ طاء المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ و ١٧٦/٥٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ١٥١/٥٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام<sup>(١)</sup>،

وإذ تنفي على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الاتصال الدولي لليبريا لتسهيل توقيع اتفاق أكراسللام في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الذي نص فيما نص عليه على تشكيل الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، وإجراء انتخابات ديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ولاستمرار جهودهما للتعاون مع السلطة الانتقالية في بناء السلام والأمن في ليبريا،

وإذ ترحب بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، مما هيأ بيئة مواتية لإعادة السلام والاستقرار إلى البلد،

وإذ ترحب أيضا بما تم رسميا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ من استكمال عمليات نزع السلاح والتسريح التي قامت بها البعثة، وما أعقب ذلك من حل الفصائل رسميا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤،

وإذ تعتبر أن إجراء انتخابات رئاسية وانتخابات عامة حرة ونزيهة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ هو مهمة حيوية لضمان الوحدة الوطنية وبناء السلام والتعمير،

وإذ يقلقها عميق القلق ما وقع مؤخرا من أعمال عنف في مدينة منروفيا وما جاورها مما يشكل تهديدا خطيرا لعملية السلام،

(١) انظر A/59/293، الفقرات ٦٢ إلى ٧٨.

وإذ تسلّم بأهمية ازدهار القطاع الخاص وإيجاد فرص العمل وحسن إدارة الشؤون العامة وسيادة القانون في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام،

١ - تعرب عن امتنانها للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والبلدان المانحة، والوكالات المتخصصة بمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، لما تقدمه من دعم قيم في توفير المساعدة الإنسانية، وللنهج الشامل الذي تتبعه في بناء السلام في ليبيريا وفي المنطقة دون الإقليمية؛

٢ - تعرب عن امتنانها أيضاً لجميع البلدان المانحة، والوكالات المتخصصة بمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، لاشتراكها في المؤتمر الدولي لتعمير ليبيريا، الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الذي قدمت فيه الحكومة الانتقالية الوطنية الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج، وتحت البلدان التي لم تف بعد بتعهداتها والتزاماتها على أن تفعل ذلك؛

٣ - تهيب بجميع الأطراف الموقعة على اتفاق أكر للسلام الشامل المبرم في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ الالتزام بأحكامه روحاً ونصاً، والعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وإشاعة ثقافة تؤمن بالسلام الدائم في البلد، بما في ذلك الالتزام بسيادة القانون والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان، والامتناع عن القيام بأية أعمال من شأنها تقويض عمل الحكومة الانتقالية الوطنية؛

٤ - تدعو جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم المساعدة إلى ليبيريا من أجل تيسير توفير بيئة تساعد على تحقيق السلام والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والأمن الإقليمي، وذلك بعدة طرق من بينها التركيز في أعمالها على بناء القدرات والمؤسسات وإيجاد فرص العمل وضمان أن تشكل هذه الأعمال تكملة لإقامة اقتصاد يسوده مناخ استثماري مؤات لروح إقامة المشاريع التجارية وحسن إدارة الشؤون العامة وسيادة القانون، وأن تساهم فيه؛

٥ - تحث الحكومة الانتقالية الوطنية على توفير بيئة تساعد على تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتحقيق السلام والأمن في البلاد، بما في ذلك الالتزام بتعزيز سيادة القانون والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان، وإرساء عملية يشارك فيها الجميع تكفل إجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بأقصى قدر ممكن من مشاركة المواطنين، فضلاً عن الالتزام بكفالة الشفافية في إدارة نفقات الحكومة والأموال المقدمة من المانحين؛

- ٦ - تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية للحكومة الانتقالية الوطنية لتيسير إجراء انتخابات رئاسية وانتخابات عامة حرة ونزيهة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥؛
- ٧ - تحث الحكومة الانتقالية الوطنية وجميع الدول على تيسير ودعم عودة المقاتلين السابقين إلى مجتمعاتهم المحلية واندماجهم فيها، مع إيلاء عناية خاصة للأطفال؛
- ٨ - تشفي على الأمين العام لما يبذله من جهود دائبة لحشد المساعدات الدولية من أجل تنمية ليبيريا وتعميرها، وتطلب إليه أن يواصل جهوده من أجل حشد كل المساعدات الممكنة في منظومة الأمم المتحدة للمساعدة في تعمير ليبيريا وتنميتها، وعودة اللاجئين والمشردين والجنود المسرّحين وإعادة إدماجهم؛
- ٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛
- ١٠ - تقرر أن تنظر في دورتها الحادية والستين في مسألة تقديم المساعدة الدولية من أجل إنعاش ليبيريا وتعميرها.